

دراسة حديث (ستفترق أمتي ... الحديث) سنداً وامتاً

إعداد

عبدالرحمن بن علي الزهراني

إن الحمد لله، نحمده ونستغفره ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد :

فقد رأيت أن أكتب بحثاً في حديث ((افتراق الأمم)) سنداً وامتاً فحاولت في هذه الورقات جمع بعض روايات الحديث ودراستها وأقوال العلماء فيها في مبحث متواضع، حيث أرجو فيه من الله الثواب. وقد احتوى البحث على المحاور التالية :

1. الروايات
2. وأن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين
3. أيهما الأولى تعيين تلك الفرقة أم لا؟
4. متى يصح تعيين هذه الفرقة
5. العلامة التي تعرف بها هذه الفرقة
6. هل في اليهود والنصارى فرقة ناجية
7. لماذا عين الفرقة الناجية؟
8. هل يمكن حصر الفرق في العدد المذكور.
9. المقصود بالفرقة الناجية
10. ((كلها في النار إلا واحدة))

الروايات

رواية أبي داود

حدثنا وهب بن بقية، عن خالد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله - ٣ -: ((افتترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة))⁽¹⁾ حدثنا أحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى، قالوا: حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان، ح وحدثنا

(1) أبو داود شرح السنة بقم (4596) ص650 أول كتاب السنة، وصححه الإلباني في السنن ص115.

عمرو بن عثمان، حدثنا بقية، قال: حدثني صفوان، نحوه قال: حدثني أزهر بن عبد الله الحرازي، عن أبي عامر الهوزني، عن معاوية بن أبي سفيان، أنه قام فينا فقال: (ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا فقال: ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة) أول كتاب السنة .

حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو داود الحفري، عن سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد الأفرريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: ((ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حدو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي)).⁽¹⁾

حدثنا الحسين بن حريث أبو عمار، قال: حدثنا الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: ((تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)).⁽²⁾

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ - ٣ -: ((تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)).⁽³⁾

حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي قال: حدثنا عباد بن يوسف قال: حدثنا صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عوف بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: ((افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة، وسبعون في النار، وافتترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، فأحدى وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة، وثنان وسبعون في النار)).⁽⁴⁾

حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا أبو عمرو، حدثنا قتادة عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ - ٣ -: ((إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة)).⁽⁵⁾

⁽¹⁾ ضعيف. تفرد به الترمذي / عادل مرشد. الألباني في صحيح سنن الترمذي، حسن (453/3). ص (585)

⁽²⁾ جامع الترمذي ص (585) حسن، صحيح السنن.

⁽³⁾ ص (1321). ابن ماجه، حسن صحيح، صحيح السنن ص (307).

⁽⁴⁾ ابن ماجه ص (1322).

⁽⁵⁾ في الزوائد إسناد صحيح، رجاله ثقات، محمد فؤاد عبد الباقي، صحيح السنن ص (308) ص (1322).

أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة. عن أبي هريرة: أن رسول الله - ٣ - قال: ((إن اليهود افتترقت على إحدى وسبعين فرقة، أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى على مثل ذلك، وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة))⁽¹⁾.

روي هذا الحديث بعدة أسانيد إلا أن العلماء وقفوا بالنسبة لقبوله الموافق التالية :

- 1- منهم من لم يصححه, ولم يجوز الاستدلال به وهم بعض علماء الفرق كابن حزم وغيره.
- 2- ومنهم من اكتفي بتعدد طرقه, وتعدد الصحابة الذين رووا هذا المعنى عن رسول الله ٣.
- 3- ومنهم من أخذ به وحاول أن يحصر الفرق في العدد المذكور كالبعثدي رحمه الله وغيره.

وحيثما تعرض شيخ الإسلام - رحمه الله- للكلام عن الفرق، قال عن الحديث: ((مع أن حديث الثنتين والسبعين فرقة ليس في الصحيحين، وقد ضعفه ابن حزم وغيره، لكن حسنه غيره أو صححه كما صححه الحاكم وغيره، وقد رواه أهل السنن وروى من طرق)). وفي مجموع الفتاوى ورد قوله: ((الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد، كسنن أبي داود والترمذي والنسائي)).⁽²⁾

وفي رواية مرفوعا ((ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها فتنة الذين يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال))⁽³⁾. في جامع ابن وهب ((إن بني إسرائيل تفرقت إحدى وثمانين ملة وستفترق أمتي على اثنتين وثمانين ملة كلها في النار إلا واحدة)) قالوا: وما هي يا رسول الله ؟ قال: ((الجماعة)).⁽⁴⁾

((افتترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)) أخرجه أبو داود(503/2) طبع الحلبي، والترمذي (368/3) وابن ماجه (479/2) وابن حبان في صحيحه(1834) والأجري في الشرعية ص(25) والحاكم (128/1) وأحمد (332/2) وأبو يعلى في مسنده (280/2). من طرق عن محمد بن عمرو عن أي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به، وقال الترمذي حديث حسن صحيح , وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم , ووافقه الذهبي . قال الألباني : قلت فيه نظر فإن محمد بن عمرو فيه كلام ولذلك لم يحتج به مسلم وإنما روى له متابعة وهو حسن الحديث .

ورد على الكوثري بالذي قال : لا يحتج به إذا لم يتابع, ووقع الكوثري في ذلك لظنه أن فيه ((كلها في النار إلا واحدة)) وهو ظن باطل .

ووردت هذه الفظة في غير هذه الرواية كما سيأتي , وقد وهم الكوثري في جعل النسائي

⁽¹⁾ باب ذكر الاخبار عن فرق البدع وأهلها في هذه الامة ,ص(258/8).ابن حبان .

⁽²⁾ فرق معاصرة ,د/غالب العواجي ص(30 /29).

⁽³⁾ الاعتصام , للشاطبي (699/2).

⁽⁴⁾ الاعتصام , للشاطبي (700/2).

ممن أخرج الحديث.⁽¹⁾

قال الألباني ولا أعلم أحداً قد طعن فيه، إلا بعض من لا يعتد بتفرده وشدوذه، أمثال الكوثري الذي أشرنا إلى شيء من تنطعه وتحامله على الطريق الأولى لهذا الحديث متجاهلاً حديث معاوية وكذا طريق.

وقد دعم الكوثري رأيه لهذا الحديث متجاهلاً حديث معاوية وكذا طريقه.

وقد دعم الكوثري رأيه بالنقل عن بعض الأفاضل، وهو العلامة ابن الوزير اليميني، وذكر أنه قال في كتابه: " العواصم والقواصم " قال : إياك أن تغتر بزيادة " كلها في النار إلا واحدة " فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم: الحديث لا يصح (186/1) ثم يقول الألباني: كلام ابن الوزير يشعر بأنه لم يطعن في الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، وما كان كذلك فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى، باهتمامه توجيهه وجهة صالحة ينتفي به الفساد الذي ادّعه، وكيف يستطاع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الائمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول، وصرّحوا بصحته وهذا يكاد يكون مستحيلاً. ثم ذكر الألباني ما يؤيد ما ذكره:

الأمر الأول: أن ابن الوزير في كتاب آخر له قد صحح حديث معاوية هذا، ألا وهو كتابه القيم: " الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم "

الأمر الآخر : أن بعض المحققين من العلماء اليمانيين ممن نقطع أنه وقف على كتب ابن الوزير، ألا وهو الشيخ صالح المقبل قد تكلم على هذا الحديث بكلام جيد من جهة ثبوته ومعناه وذكر أن بعضهم يضعفه كأنه يشير بذلك إلى ابن الوزير ومن كلامه يدل على أنه ضعفه من جهة المعنى لا السند. ثم يقول الألباني: ((فإني لا أعلم أحد من المحدثين المتقدمين ضعف هذه الزيادة بل إن الجماعة قد صححوها، وقد سبق ذكر أسمائهم)).

وأما وأما ابن حزم فلا أدري أين ذكر ذلك، وإن صح ذلك عن ابن حزم، فهو مردود من وجهين:

- 1- أن النقد العلمي للحديث قد دل على صحة هذه الزيادة، فلا عبرة بقول من ضعفها.
- 2- أن الذين صححوها أكثر وأعلم بالحديث من ابن حزم، لاسيما وهو معروف عند أهل العلم بتشدده في النقد، فلا ينبغي أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة فكيف إذا خالف.⁽²⁾

((ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة)) وهي الجماعة. أخرجه أبو داود (503/2-504) والدارمي (241/2)، وأحمد (102/4) وكذا الحاكم (128/1)

⁽¹⁾(403-404/1)، السلسلة الصحيحة بتصرف .

⁽²⁾ بتصرف ص(408-614) من السلسلة الصحيحة ص(15).

والأجري في الشرعية ص(18) وابن بطه في الإنابة (2/108-2/119/1)، واللالكاني في شرح السنة (1/23/1) من طريق صفوان، حدثني أزهري بن عبد الله الحراري، عن أبي عامر الهوزني، عن معاوية بن أبي سفيان، أنه قام فينا فقال: ألا إن رسول الله... قال الحاكم بعد أن ساقه، عقب حديث أبي هريرة **t** المتقدم: : هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث . ووافقه الذهبي .

والحديث أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره من رواية أحمد ولم يتكلم على سنده بشيء ولكن أشار على تقويته بقوله: ((وقد ورد هذا الحديث من طرق)). ولهذا قال شيخ الإسلام هو حديث صحيح مشهور، وصححه الشاطبي في الاعتصام (38/3). راجع ص(15).

وذكر الحافظ العراقي في تخريج الإحياء (3/199)، قال: ((رواه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو وحسنه وأبو داود من حديث معاوية وابن ماجه من حديث أنس وعوف بن مالك و أسانيدها جيد)).

قال الشيخ الألباني: قلت ولحديث أنس طرق كثيرة جداً تَجَمَّعَ عندي منها سبعة، وفيها كلها الزيادة المشار إليها، مع زيادة أخرى يأتي التنبيه عليها وهذه هي :
الأول: عن قتادة عنه.

الثانية: عن العميري عنه .

الثالثة: عن ابن لهيعة.

الرابعة: عن سلمان او سليمان من طريق.

الخامسة: عن سويد بن سعيد.

السادسة: عن أبي معشر عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن زيد بن أبي أسلم عن أنس به.

السابعة: عن عبد الله بن سفيان المزني عن يحيى بن سعيد الانصاري عنه وفيه الزيادة بلفظ ((ما أنا عليه وأصحابي))⁽¹⁾

وقلب الأبرد بن أشرس عن يحيى..

وقلب المتن ، و جعله بلفظ : ((تفترق أمتي على سبعين أو إحدى و سبعين فرقة كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة ، قالوا : يا رسول الله من هم ؟ قال : الزنادقة وهم القدرية)) .

أورده العقيلي و قال : ((ليس له أصل من حديث يحيى بن سعيد)) قال الذهبي في " الميزان " : " أبرد بن أشرس قال فيه ابن خزيمة : كذاب و ضاع " .

قال الشيخ الألباني : فقد تبين أن الحديث صحيح لا شك فيه ، و لذلك تتابع العلماء خلفاً عن سلف على الاحتجاج به حتى قال الحاكم في أول كتابه " المستدرک " : ((إنه حديث كبير في الأصول))⁽²⁾.

⁽¹⁾ السلسلة الصحيحة ج/1(404-407) باختصار .

⁽²⁾ السلسلة الصحيحة ج/1 ص(407-408).

أيهما الأولى تعين تلك الفرق الضالة ((الواردة في النص)) أم لا؟
الأولى عدم التعين، لأمرين :

أولاً: فإن الشريعة قد فهمنا منها أنها تشير إلى أوصافهم من غير تصريح ليحذر منها ، ويبقى الأمر في تعيين الداخلين في مقتضى الحديث مرجى ، وإنما ورد التعيين في النادر كما قال عليه الصلاة والسلام في الخوارج .

ثانياً: فلأن عدم التعيين هو الذي ينبغي أن يلتزم؛ ليكون سترا على الأمة كما سترت عليهم قبائحهم فلم يفضحوا في الدنيا بها في الغالب.⁽¹⁾

متى تصح تعين هذه الفرقة أنها من الفرق الضالة ؟
يصح ذلك في موطنين:

أحدهما: حيث نبه الشرع على تعيينهم؛ كالخوارج، فإنه ظهر من استقرائه أنهم متمكنون تحت حديث الفرق، ويجري مجراهم من سلك سبيلهم

والثاني: حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزينها في قلوب العوام ومن لا علم عنده، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس.⁽²⁾

العلامات التي تُعرف بها هذه الفرقة !!

إنه لما تبين أنهم لا يتعينون فلهم خواص وعلامات يعرفون بها وهي على قسمين :
علامات إجمالية، وعلامات تفصيلية.
فأما العلامات الإجمالية فتلاثة :

إحداها : الفرقة التي نبه عليها قوله تعالى : { **وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ** } [آل عمران: 105] .

الثانية : هي التي نبه عليها قوله تعالى : { **فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ** } [آل عمران: 7] ، فبينت الآية أن أهل الزيغ يتبعون متشابهات القرآن، وجعلوا ممن شأنه أن يتبع المتشابه لا المحكم.

الثالثة: اتباع الهوى، وهو الذي نبه عليه قوله تعالى: { **أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ** } [الجاثية: 23] أما العلامة التفصيلية في كل فرقة فقد نبه عليها وأشار إلى جملة منها في الكتاب والسنة.

يقول الشاطبي رحمه الله ((وفي ظني أن من تأملها في كتاب الله وجردها منبهاً عليها ومشاراً إليها، ولولا أنا فهمنا من الشرع الستر عليها لكان للكلام في تعيينها مجال متسع مدلول عليه

(1) الاعتصام ، للشاطبي (724/2) بتصرف يسير.

(2) الاعتصام ، للشاطبي (726-730) باختصار.

بالدليل الشرعي، وقد كنا هممنا بذلك في ماضي الزمان، فغلبننا عليه ما دلنا على أن الأولى خلاف ذلك⁽¹⁾.

هل في اليهود والنصارى فرقة ناجية ويبني على هذا نظر، وهو هل زادت هذه الأمة فرقة هالكة أم لا ؟

وهذا النظر وإن كان لا يبني عليه ولكنه من تمام الكلام في الحديث، فظاهر النقل في مواضع من الشريعة أن كل طائفة من اليهود والنصارى لا بد أن وجد فيها من آمن بكتابه وعمل بسنته: كقوله تعالى: {وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ} [الحديد: 16]، ففيه إشارة إلى أن منهم من لم يفسق، وقال تعالى: {فَاتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ} [الحديد: 27] وقال تعالى: {وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ} [الأعراف: 159] وهذا كالنص. وفي الحديث الصحيح عن أبي موسى: أن رسول الله - ٣ - قال: ((أبما رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بي فله أجران))؛ فهذا يدل بإشارته على العمل بما جاء به نبيه.

وخرج عبد الله بن عمر عن ابن مسعود؛ قال: قال رسول الله ٣ : يا عبد الله بن مسعود، قلت: لبيك رسول الله! قال: ((أتدري أي عرى الإيمان أوثق؟)) قال قلت: الله ورسوله أعلم. واختلف من كان قبلنا على تنتين وسبعين فرقة، نجا منها ثلاث وهلك سائرهما: فرقة آذت الملوك وقتلتهم على دين الله ودين عيسى ابن مريم حتى قتلوا، وفرقة لم تكن لهم طاقة بمؤاذاة الملوك، ولا بأن يقيموا بين ظهрани قومهم، فدعوهم إلى دين الله ودين عيسى ابن مريم فأخذتهم الملوك وقتلتهم وقطعتهم بالمناشير. وفرقة لم تكن لهم طاقة بمؤاذاة الملوك، ولا بأن يقيموا بين ظهрани قومهم فيدعوهم إلى دين الله ودين عيسى ابن مريم، فساحوا في الجبال وترهبوا فيها، فهم الذين قال الله عز وجل فيهم: {وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ} [الحديد: 27]، فالمؤمنون الذين آمنوا بي وصدقوا بي، والفاسيقون الذين كذبوا بي وجحدوا بي.

وخرج ابن وهب من حديث علي بن أبي طالب t أنه دعا رأس جالوت وأسقف النصارى فقال: إني سائلكما عن أمر وأنا أعلم به منكما فلا (تكتمانني)، يا رأس الجالوت! أنشدك الله الذي أنزل التوراة على موسى، وأطعمكم المن والسلوى، وضرب لكم في البحر طريقا يبسا، وجعل لكم الحجر الطوري يخرج لكم منه اثنتا عشرة عينا لكل سبط من بني إسرائيل عين!، إلا ما أخبرتني على كم (افتترقت اليهود) من فرقة بعد موسى؟ فقال له: ولا فرقة واحدة، فقال له علي: كذبت والذي لا إله إلا هو، لقد افتترقت على إحدى وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة.

ثم دعا الأسقف فقال: أنشدك الله الذي أنزل الإنجيل على عيسى، وجعل على رجله

(1) الاعتصام، للشاطبي (732-742) بتصريف يسير.

البركة، وأراكم العبرة، فأبرأ الأكمه والأبرص وأحيا الموتى، وصنع لكم من الطين طيورأ، وأنبأكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم، فقال: دون هذا الصدق يا أمير المؤمنين. فقال له علي t: على كم افتترقت النصارى بعد عيسى بن مريم من فرقة؟ قال: لا والله ولا فرقة، فقال ثلاث مرات: كذبت، والله الذي لا إله إلا هو، لقد افتترقت على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة.

ثم قال: أما أنت يا يهودي!، فإن الله يقول: {وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ} [الأعراف: 159]، فهي التي تنجو، وأما أنت يا نصراني، فيقول: {مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ} [المائدة: 66]، فهذه التي تنجو، وأما نحن فيقول الله U : {وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ} [الأعراف: 181]، فهذه التي تنجو من هذه الأمة ففي هذا أيضاً دليل. وخرجه الأجري أيضاً من طريق أنس بمعنى حديث علي : إن واحدة من فرق اليهود ومن فرق النصارى في الجنة. وإذا ثبت أن في اليهود والنصارى فرقة ناجية لزم من ذلك أن يكون في هذه الأمة فرقة هالكة زائدة بناء على رواية الثنتين والسبعين، أو فرقتين بناء على رواية الإحدى والسبعين، فيكون لها نوع من التفرق لم يكن لمن تقدم من أهل الكتاب، لأن الحديث المتقدم أثبت أن هذه الأمة تبعت من قبلها من أهل الكتابين في أعيان مخالفتها، فثبت أنها تبعتها في أمثال بدعها.⁽¹⁾

لماذا عين الفرقة الناجية ؟

أن النبي - ٣ - لم يعين من الفرق (فرقة) واحدة، وإنما تعرض لعددها خاصة، وأشار إلى الفرقة الناجية حين سئل عنها، وإنما وقع ذلك كذلك ولم يكن الأمر بالعكس لأمر: أحدها: أن تعيين الفرقة الناجية هو الأكدر في البيان بالنسبة إلى تعبد المكلف والأحق بالذكر، إذ لا يلزم تعيين الفرق الباقية إذا عينت الواحدة. الثاني: أن ذلك أوجز؛ لأنه إذا ذكرت نحلة الفرقة الناجية علم على البديهة أن ما سواها مما يخالفها ليس بناج، وحصل التعيين بالاجتهاد. الثالث: أن ذلك أحرى بالستر؛ كما تقدّم بيانه في مسألة الفرق، ولو فسرت؛ لناقض ذلك قصد الستر، ففسر ما يحتاج إليه، وترك ما لا يحتاج إليه؛ إلا من جهة المخالفة⁽²⁾

هل يمكن حصر الفرق في العدد المذكور ؟

الحقيقة يصعب تعيين هذه الفرق بأعيانها لأن الحديث عن افتراق أمة محمد ٣ وهي باقية إلى قيام الساعة، وفي كل زمان تظهر فرق جديدة لم تكون معروفة في السابق وهي داخلة في هذا الحديث والله أعلم اهـ.⁽³⁾ كما يؤيد هذا الرأي الدكتور غالب العواجي في كتابه فرق معاصرة فيقول : والواقع أن

(1) الاعتصام، للشاطبي (744-750) باختصار يسير.

(2) الاعتصام، للشاطبي (758) باختصار يسير.

(3) الشريعة للأجري، تحقيق د/عبد الله الدميجي ص(31)

حصر الفرق في العدد المذكور تفصيلاً ليشمل كل فرقة فيه إشكال، وذلك أن أصول الفرق لا تصل إلى هذا العدد، وفروعها تختلف وجهات نظر العلماء في عدّها أصلية أو فرعية، ثم إن فروع الفرق تصل إلى أكثر من هذا العدد، فهل نعد الأصول مع الفروع؟ أو الأصول فقط؟ أو الفروع فقط؟⁽¹⁾

هل لظهورها زمن محدد؟

إنه من خلال ذكر النبي ﷺ لخلاف الأمم السابقة اليهود والنصارى ثم اختلاف هذه الأمم كما حدث فيمن سبق نعلم أن الخلاف سنه من سنن الكون وهي لا بد حادثة وبحسب ذلك الاختلاف . فمن خلاف قليل إلى كثير أو خلاف معتبر وغير معتبر ومن خلاف الفروع إلى الأصول وهكذا، ولكن هل لهذه الفرق المذكورة في الحديث زمن لظهورها ؟ في الحقيقة كما ذكر الدكتور غالب العواجي أنه لم يرد عن النبي ﷺ أن يقال إن الحديث فيه إخبار عن افتراق أمة محمد ﷺ دون تحديدهم بزمن بعينه، بحيث لا يصدق إلا على أهله فقط، وإنما أخبر عن افتراق أمته، وأمته صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة، إذأ فلا نحددها بزمن.⁽²⁾

المقصود بالفرقة الناجية في الواردة في الحديث.

هي راجعة إلى الوصف : ((ما أنا عليه وأصحابي)) وليس المراد بالكثرة العددية كما قد يدعيه البعض . وقد ورد عن ابن مسعود أن الجماعة من كان على الحق وإن كنت وحدك . يقول أبو أسامة : ((حيث جاء الأمر يلزمه الجماعة فالمراد به لزوم الحق وأتباعه وإن كان المتمسك بالحق قليلاً والمخالف له كثيراً لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم , ولا نظر لكثرة أهل الباطل بعدهم))، ولما سئل عبد الله بن المبارك عن الجماعة قال : ((أبو بكر وعمر)) فقيل مات فلان وفلان ؟ قال ابن المبارك : ((أبو حمزة , السكري جماعة))⁽³⁾، يقول ابن القيم في تصديقه لكلام بعض أهل العلم حين سئلوا عن الجماعة فقالوا: ((محمد بن أسلم الطوسي)).

قال ابن القيم : ((وصدق الله فإن العصر إذا كان فيه عارف بالسنة داع إليها، فهو حجة وهو الإجماع وهو السواد الأعظم وهو سبيل المؤمنين إلى من فارقتها واتبع سواها ولأه الله ما تولى وأصله جهنم وساءت مصيراً))⁽⁴⁾

وقال صاحب عون المعبود : (الجماعة): أي أهل القرآن والحديث والفقهاء والعلم الذين اجتمعوا على اتباع آثاره صلى الله عليه وسلم في جميع الأحوال كلها ولم يبتدعوا بالتحريف والتغيير ولم يبدلوا بالأراء الفاسدة.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ فرق معاصرة د/ غالب العواجي ص(31)

⁽²⁾ فرق معاصرة د/ غالب العواجي ص(31)

⁽³⁾ الشريعة للأجري، تحقيق د/ عبد الله الدميحي ص(302-303)

⁽⁴⁾ عون المعبود ص(223)

⁽⁵⁾ المصدر السابق.

ويقول الإمام أحمد عن الطائفة المنصورة : ((إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم)) وكذلك قال: إنهم أهل الحديث عبد الله ابن المبارك، وعلي بن المدني، وأحمد بن سنان والبخاري وغيرهم.⁽¹⁾

و خلاصة القول أن العلماء اختلفوا في المراد بهم على أقوال، هي إجمالاً:

- 1- قيل: إنها السواد الأعظم من أهل الإسلام.
- 2- وقيل: هم العلماء المجتهدون الذين قال فيهم رسول الله ﷺ : ((إن أمتي لا تجتمع على ضلالة))، أي العلماء وخصهم شيخ الإسلام بأهل الحديث والفقهاء.
- 3- أنهم خصوص من أصحاب النبي ﷺ الذين قال فيهم الرسول ﷺ في رواية: ((ما أنا عليه اليوم وأصحابي)).
- 4- إنهم جماعة غير معروف عددهم ولا تحديد بلدانهم، أخبر عنهم النبي ﷺ بإخبار الله له أنهم على الحق حتى يأتي أمر الله. ولعل هذا هو الراجح من تلك الأقوال ونحن نطمع إن شاء الله أن نكون منهم ما دمنا على التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ وعلى منهج سلفنا الكرام.
- 5- أن الجماعة هم جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير.⁽²⁾

معنى قوله ((كلها في النار))

للعلماء في ذلك أقوال نجملها فيما يلي :

- 1- نفوذ الوعيد من غير غفران، ويدل على ذلك ظواهر الأحاديث، وقوله هنا: ((كلها في النار)) أي مستقرة ثابتة فيها.
- 2- أن يكون مقيداً بأن يشاء الله تعالى إصلاءهم النار وإنما حمل قوله: ((كلها في النار))، هي ممن يستحق النار، كما قالت الطائفة الأخرى في قوله تعالى: {فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا} [النساء: 93]، أي ذلك جزاؤه إن جزاه، فإن عفا عنه كله الغفران شاء، أي حمله على مرتكب الكبيرة.⁽³⁾
- 3- أن الأولى عدم التعرض للفرق غير الناجية بالحكم عليها بالنار لأن النبي ﷺ نبه عليه تنبيهها إجمالاً لا تفصيلاً إلا القليل منهم كالخوارج .
- 4- ويقول صاحب كتاب فرق معاصرة: ((والذي يظهر لي أن الفرق تختلف في بعدها أو قربها من الحق، فبعضها يصح أن يطلق على أصحابها أنهم أهل بدعة أو معصية وحكمهم حكم أصحاب الكبائر، وبعضها لا يصح وصف أصحابها إلا بالكفر لخروجهم عن الإسلام مثل فرق الباطنية والسبئية واليمونية من الخوارج... الخ. ويكون حكمهم حكم الكفار الخارجين عن الملة، ولو تظاهروا بالإسلام)).⁽⁴⁾

⁽¹⁾ تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الوهاب (ص: 322)

⁽²⁾ فرق معاصرة، د/ غالب العواجي ص(31-32).

⁽³⁾ الاعتصام، للشاطبي (1/754-755) باختصار .

⁽⁴⁾ فرق معاصرة، د/ غالب العواجي ص(32).

الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:
فالحمد لله الذي منَّ عليَّ بإكمال هذا البحث حول هذه القضية العظيمة ولا شك أن الامر يحتاج لأكثر من ذلك ولك نسال الله أن يكون قد حصل المقصود.
وقد خلصت في هذا البحث إلى نتائج منها :

- 1- أن الخلاف سنة كونية حادثة في هذا الكون فلا بد من سعة الصدر وتقبل الآراء ما استطاع الإنسان إلى ذلك سبيلاً حتى لا تحصل الفرقة، وحتى لا يتسع الخرق على الراقع فالرفق الرفق.
- 2- على الإنسان عند معرفة الحق أن يرحم الناس ويدعوا لهم، فهذا منهج اهل السنة والجماعة عدم الاستعلاء والتنقص الجارح من الاشخاص، فإن ذلك لا يؤدي إلى المراد، قال شيخ الإسلام رحمه الله: ((فإن من عرف حقائق أقوال الناس وطرقهم التي دعتهم إلى تلك الأقوال حصل له العلم والرحمة فعلم الحق ورحم الخلق)).⁽¹⁾
- 3- أن الإجماع حجة لأن الأمة إذا اجمعت فيعني ذلك أن الطائفة المنصورة فيهم.
- 4- فيه الآية العظيمة أنه مع قتلهم لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم .
- 5- والبشارة بأن الحق لا يزول بالكلية كما زال فيما مضى بل لا تزال عليه طائفة.⁽²⁾

المصادر والمراجع

1. صحيح سنن ابن ماجه ، الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. الرياض ، الطبعة الاولى ج(3).
2. سلسلة الاحاديث الصحيحة ، الألباني ، المعارف القسم الاول مكتبة المعارف ج(1).
3. صحيح سنن أب داود، الألباني، مكتبة المعارف ج(3).
4. جامع الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق عادل مرشد، دار البيان الحديث، دار الأعلام.
5. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، الامير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، دار الكتب العلمية بيروت ج(9/8).
6. سنن أي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار السلام ، إشراف ومراجعة صالح آل الشيخ .
7. صحيح سنن الترمذي ، الألباني ، مكتبة المعارف للنشر ج(3).
8. سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ج(2)، دار إحياء التراث الإسلامي .
9. الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق سليم الهلالي ، ج(2) دار

⁽¹⁾العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية (ص 39)

⁽²⁾تيسير العزيز الحميد (ص: 322)

عفان.

10. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها, غالب علي العواجي ومكتبة لينة 1414هـ, الطبعة الأولى ج(1).
11. شرح العقيدة الاصفهانية , المؤلف ابن تيمية , مكتبة الرشد , الطبعة الاولى 1422هـ.
12. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد, سليمان محمد بن عبد الوهاب , المكتب الاسلامي, بيروت, دمشق , الطبعة الأولى، 1423هـ.
13. عون المعبود شرح سنن أبي داود , أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي دار النشر المكتبة السلفية المدينة المنورة, الطبعة الثانية 1388هـ.